

رجل السياسة والتربوي: هل يغيّر التحوّل الديمقراطي في أوجه العلاقة بينهما؟

د. محمد عيسى عبد الله

Le politicien et le pédagogue: relation changée par les changements ? A la quête des fondements politiques du rôle de l'Ecole dans la société.

Mohamed Abdallah

La recherche porte sur les points suivants :

- 1- Le rôle de l'éducation dans la société: théorie de la concordance sociale, théorie du contrôle social, théorie du changement social.
- 2- Interaction entre la politique et l'éducation
- 3- Le sens de la transition démocratique
- 4- L'éducation politique
- 5- La philosophie des curriculums au Liban
- 6- Le processus éducatif et la démocratie
- 7- Les disciplines scolaires controversées au Liban: livre d'éducation religieuse et d'histoire.

عندما سئل الكسندر دوما "لماذا نجد ذلك العدد الكبير من الأطفال
الأذكياء الموهوبين، ونجد في المقابل ذلك العدد الكبير من الكبار الحمقى
المغفلين؟ أجاب بالبدهاة لا بد أن تكون العلة في التربية ونظامها المؤلف".

مقدمة:

تعرضت مجتمعات كثيرة لتفكك نسيجها الداخلي نتيجة لنزاعات
وصراعات وحروب داخلية ناجمة عن أسباب متعددة لا مجال للخوض
فيها الآن.. إن هذه المجتمعات، وخاصة المتعددة الأعراق والأديان
والثقافات، تحتاج في مرحلة ما بعد الصراع إلى بناء السلام. وهذه العملية
الدينامية المتدرجة تهدف إلى حماية السلم الأهلي، الذي تنتعش في أجوائه
قيم الحرية والديمقراطية، وتتطلب بناء جيل يختلف عن سابقه الذي
ساهم في الحرب. أي بناء جيل المواطنة ومحاربة التعصب ومقاومة ثقافة
العنف وتغليب الإنتماء الوطني على النزعات القبلية والطائفية والعشائرية.
وتعتبر المدرسة - التربية إحدى الوسائل الأساسية التي تسهم في
إنتاج نظام قيم بديل عن نظام القيم القديم الذي أفرز تلك الأزمات.
وبالتالي تمكن المجتمع من عدم الوقوع في أخطاء العهود السابقة من
جديد. وللنجاح في هذه المهمة، لاسيما في المجتمعات التي تشهد تحولا
ديمقراطيا، لا بد من توفير سياسة تربوية هادفة لتنمية وعي النشء
بمشكلات السياسة والحكم، وتمكينه من تنمية مجموعة من المعلومات
والمفاهيم والقناعات، وما يرتبط بها من العادات والقيم والمهارات التي
تساعده على فهم الواقع السياسي والمشاركة في الحياة السياسية،
وتؤهله لكي يقوم بدوره بوعي وكفاءة ومسؤولية.

إن البحث في التأسيس السياسي لدور المدرسة في العملية التربوية يقودنا
للبحث في دور التربية في المجتمع، وفي العلاقة بين السياسة والتربية، الأمر
الذي يتطلب البحث في الإشكالية التالية، وهي: هل يحدث التحول
الديمقراطي تغييرا في أوجه العلاقة بين السياسي والتربوي؟ وهل تسهم
التنشئة السياسية المدرسية في عملية التحول الديمقراطي والتغيير
الإجتماعي؟

في إطار معالجة هذه الإشكالية تطرقت إلى معالجة أسئلة أخرى مرتبطة بها، مثل: هل تستطيع المدرسة باعتبارها محرك المجتمع والمنتجة لنخبة الإسهام في نقل المجتمع من السلم الأهلي إلى السلام الدائم أم تخضع دوماً للتجاذبات بين فئاته المختلفة؟ وهل تسهم المدرسة- التربية في تشكيل الهوية الوطنية وتوحيد الشعب في الدول ما بعد الصراعات، أم أنها السبب في تفجيرها؟

أولاً: دور التربية في المجتمع:

هناك عدة نظريات²⁴ عالجت التأثير المتبادل بين المجتمع والتربية، أود أن أخص مضمون بعض هذه النظريات التي درست وظيفة التربية - المدرسة في المجتمع.

1- التربية وتحقيق الوفاق الإجتماعي:

ترى هذه النظرية، ومن أبرز أعلامها دوركايم، أن التربية تابعة للمجتمع وتتوافق مع تقسيماته الطبقية، وهي أدواته في تحقيق الوفاق الإجتماعي والتكامل الإجتماعي، لأن المجتمع لا يستطيع البقاء إلا إذا تحققت درجة من التجانس بين أعضائه، وذلك من خلال تنشئة الأطفال وخلق أنماط من السلوك المقبولة من الجماعة التي ينتسبون إليها.

إن المدرسة، بحسب هذه النظرية، هي مؤسسة محافظة دورها تابع للمجتمع، ووظيفتها الأساسية هي تكييف الجيل الناشئ وفق التصورات المتفق بشأنها أو المفروضة سلطوياً... وبالتالي يأخذ المعلم، الذي يمثل المجتمع، وضعاً سلطوياً تجاه الدارسين.

²⁴ - www.hespress.com/opinions/67699.htm

2- نظرية الضبط الإجتماعي:

ترى هذه النظرية، ومن أبرز أعلامها ماكس فيبر، أن المدرسة هي مؤسسة إجتماعية تستثمر كالية من اليات الضبط الإجتماعي والسيطرة الإجتماعية، وهدفها تحقيق الإستقرار وتشكيل رأي منتسبها وفق تصورات النخب الحاكمة. والتربية أداة سيطرة يمكن مقارنتها بأدوات القسر التي توجد بحوزة المجتمع، إلا أنها تستعمل بهدف كبت الظواهر السلوكية غير المرغوب بها إجتماعيا، في حين أن أجهزة القسر الأخرى في المجتمع تتولى قمع هذه الظواهر بعد استفحالها.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن المؤسسات التعليمية استخدمت عبر التاريخ لتحقيق الضبط الإجتماعي وتثبيت الهيمنة الإجتماعية، وأن التنشئة الساسية المدرسية هي عملية مقصودة هدفها الحفاظ على النظام القائم من خلال خلق أفراد مطواعين وخلق جيل يمكن تسميته بجيل نعم.

3- التربية وتغيير المجتمع:

هناك مجموعة من الفلاسفة والمربين، وعلى رأسهم كانط، يرون "أن مجتمع الغد إما أن تصنعه المدرسة أو لا يكون"، وأن التربية متمثلة بمضامينها ورؤاها وتوجهاتها قادرة على إعادة صياغة المجتمع، وهي وحدها التي تمكن من قيام عصر جديد. وهؤلاء يؤيدون بشدة قدرة المؤسسة التربوية على صنع التغيير المجتمعي وتوجيهه، ويرون أن إصلاح المؤسسات الإجتماعية ينبغي أن يمر من خلال إصلاح التربية"، ذلك أن الثورة التربوية في عصرنا، شرط لازم لكل ثورة مهما يكن شأنها، وأي ثورة حقيقية طريقها هو تغيير الإنسان.

وعلى الرغم من الإختلافات الجوهرية بين هذه النظريات حول وظيفة التربية – المدرسة في المجتمع، إلا أنها تتفق على التفاعل والتأثير المتبادل بينهما، وبالتالي على التفاعل بين السياسة والتربية.

ثانيا: التفاعل بين السياسة والتربية:

الأصول السياسية هي نتاج التفاعل بين التربية والسياسة، حيث تعمل التربية في إطار سياسي تخدم في مجتمع معين له تشكيلات سياسية معينة وأهداف معينة. فالتربية، كغيرها من المؤسسات في المجتمع، تحكمها قوانين ولوائح وتنظيمات. وعندما تضع مناهجها وتحدد أهدافها وتصمم وتنفذ برامجها لا بد لها من أن تتأثر بالنظام السياسي للمجتمع، حتى يمكنها من تربية أفراده تربية سياسية تتوافق وخصائص المواطنة المفروضة والمرغوبة²⁵ ..

وبما أن التعليم هو السبيل على التربية السياسية، وهو أداة تكوين المواطن، لذلك حرصت كافة الدول على وضع سياساتها التربوية، متضمنة الأهداف التي تريد تحقيقها من العملية التربوية، وأخضعت جميع المدارس الرسمية والخاصة للإشراف الحكومي من أجل أن تسهم جميعا في تحقيق أهداف الدولة، وتنشئة الطلاب بالصورة التي رسمها النظام السياسي.

وبما أن الأنظمة السياسية تتعدد وتختلف في فلسفتها وخصائصها وأهدافها، لذلك تختلف التربية السياسية بين نظام وآخر²⁶. فإعداد الفرد في نظام شمولي أو ديكتاتوري يختلف عنه في نظام ديمقراطي، أو في نظام

²⁵ غالب عامر، التحول الديمقراطي والدولة الحديثة، www.mokarabat.com/s967.htm

يتحول باتجاه الديمقراطية، وهكذا بالنسبة للدول ذات النظام الرأسمالي أو ذات النظام الإشتراكي .

فالتربية في الدولة الدكتاتورية أو الشمولية هي أداة تكوين مواطن يتفق في صفاته مع نظامها وأهدافها، ففي الصين، مثلاً، وإبان الثورة الثقافية كان النظام التربوي يستخدم كوسيلة في خدمة النظام السياسي، ووظيفته هي خلق جنود صغار لحماية الثورة.

وفي الدول المستقرة ذات التراث الديمقراطي، تحدد السلطات الأهداف العامة الكبرى المتعلقة بتكوين وتأسيس القيم الديمقراطية وممارستها في الأفراد، وهذه الأهداف يطبقها النظام التربوي بشكل مستقل نسبياً عن النظام السياسي.

ولتوضيح أوجه العلاقة بين السياسة والتربية في المجتمعات التي تشهد تحولاً ديمقراطياً لا بد من تحديد المقصود بهذا التحول.

ثالثاً- التربية والتحول الديمقراطي:

إن مفهوم التحول أو الانتقال الديمقراطي معناه التخلي بالكامل عن معالم النظام التسلطي والانتقال السلمي التدريجي نحو تجربة منظمة تتسم معالمها ببناء المنظومة الديمقراطية المتكاملة. وهذا الانتقال له ألياته وشروطه التي تختلف من دولة إلى أخرى حسب بنائها السياسي والإقتصادي والثقافي والإجتماعي²⁷.

والتحول الديمقراطي السلمي الفعلي، الذي يختلف عن الثورة المسلحة التي تقوم بها جماعات أو مجموع الشعب ضد منظومة الدولة التسلطية والخروج عن قوانينها التسلطية، يتطلب بالضرورة التأسيس لعقد

²⁷ -بحوث: الديمقراطية والإصلاح السياسي -مراجعة عامة للأدبيات

bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_5623.htm

إجتماعي مدني وديمقراطي يشكل المحور والناظم لكل القوانين المنبثقة عنه، والهادفة إلى تنظيم العلاقات بين أبناء المجتمع المعني. ومن الطبيعي أن تزايد احتمالات التحول الديمقراطي في البلدان التي تكون فيها الثقافة السياسية مؤيدة للديمقراطية، إلا أن البعض يشكك في حصول ذلك ويعتبر أن الثقافة السياسية الديمقراطية هي نتاج الديمقراطية وليست سبباً لها.

تتم عمليات الانتقال الديمقراطي من خلال مرجعية مستقرة وثابته هي دستور الدولة. وفي هذا الانتقال يتحول النظام السياسي المستهدف من نظام الدولة الأبوية التقليدية وحكم الأقلية إلى دولة القانون والمؤسسات. إن الدولة الديمقراطية تقوم على الإرادة الشعبية، المعبر عنها في انتخابات حرة ونزيهة، تمكن هذه الإرادة من محاسبة المسؤولين، وعلى الشراكة والمواطنة، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، وحرية تشكيل الأحزاب، وتفعيل منظمات المجتمع المدني.

إن الأهداف التربوية في النظام الديمقراطي الحر، بخلاف الأنظمة التي تمجد القائد وتدعن له، تتحقق من خلال العملية التربوية التي تجعل من هذه الأهداف واقعا معيوشا. والتربية من أجل الديمقراطية والمواطنة لا تكون على الصعيد النظري فقط، بل عبر الممارسة؛ وهذا يتطلب تدريب الطلاب على مهارات تتعلق بالقدرة على التطوع والمشاركة والدفاع عن الفئات الضعيفة في المجتمع ... وبتعبير آخر ممارسة المواطنة داخل المؤسسة التعليمية وخارجها، وذلك عبر خلق علاقات بين البيئة والمؤسسة التعليمية، يستطيع من خلالها التلاميذ أن يشاركوا في أنشطة المجتمع المحلي، وأن يشاركوا في الخدمات التي تقدم، وأن يتأملوها داخل الفصول الدراسية...

رابعاً- التربية السياسية:

التربية السياسية هي تنمية وعي النشء بمشكلات السياسة والحكم، والقدرة على المشاركة في الحياة وتنمية ذلك بالوسائل المختلفة. وهي أيضاً تطور شخصية الناشئ وتمكنه من تنمية مجموعة من المعلومات والمفاهيم والقناعات، وما يرتبط بها من العادات والمهارات والقيم التي تساعد على فهم الواقع السياسي الذي يعيش فيه، وتؤهله لكي يؤدي دوره بوعي وكفاءة ومسؤولية.

هناك جهات عدة ، رسمية وغير رسمية، تقوم من خلال التنشئة السياسية، بعملية بث القيم والمفاهيم، سواء السائدة أو المرغوبة في المجتمع، كالأُسرة والمؤسسات الدينية والأحزاب ووسائل الإعلام. أما المدرسة فتعمل على تطبيق المفاهيم المتعلقة بالمواضيع السياسية المختلفة منذ مراحل التعليم الأساسي، وتأتي بعدها مرحلة استيعابها. وكلما كبر المتعلم كلما تأصلت لديه هذه المفاهيم.

المهم في التربية السياسية أن تكون واضحة الأهداف حتى يمكن تعميقها ومتابعة تطورها، وبالتالي تطبيقها من خلال الممارسة الفعالة²⁸. وكل أساليب التربية السياسية سواء الرسمية أو غير الرسمية

تتفاعل في تكوين أو تشكيل التربية السياسية في المجتمع الواحد.

ويمكن إيجاز أهمية التربية السياسية²⁹ بالنقاط التالية:

²⁸ - غدير سليمان سعود الرميضي، التربية السياسية، m- alotaibi.Com

²⁹ - Rapport Inspection générale de l'Education nationale : Principe
pour l'élaboration d'une politique éducative d'établissement : n°
2011-049 mai 2011

- تنمية الوعي السياسي لدى الطلاب بطبيعة النظام السياسي القائم، والسلطات التي يقوم عليها والعلاقة بين هذه السلطات، وطبيعة الشرعية التي يستند إليها، ومساعدتهم على فهم حقوق المواطنين وواجباتهم، وتكوين الإتجاهات الوطنية والقومية، وتدعيم المشاركة السياسية في المجتمع.
- ترسيخ قيم الديمقراطية والمواطنة وإيجاد حالة حادة من الوعي بالأزمات الأساسية التي تواجه النظام السياسي، والأزمات التي تخرب النسيج الداخلي للمجتمع.
- تكوين مواطنين أحرار مستقلين يتميزون بإعمال العقل والفكر والقدرة على النقد والتحليل في نظرهم للأمور، ويتحلون بفهم عميق لمبادئ وممارسات الديمقراطية.
- إعداد جيل لديه القدرة على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية من خلال التدريب على القيادة وحل المشكلات.

وحتى لا يكون البحث في إطار العموميات ارتأيت أن أبحث في دور التربية في المجتمعات التي عانت من ويلات الصراعات الأهلية: لبنان نموذجا.

خامسا: التربية في مجتمعات ما بعد الصراعات: لبنان نموذجا:

1- فلسفة المنهج التربوي في لبنان³⁰:

إن المرجعية التأسيسية التي يستند إليها المنهج اللبناني هي الدستور المنبثق عن إتفاق الطائف. والأهداف العامة لفلسفة التربية الوطنية³¹

³⁰ - مناهج التعليم العام وأهدافها: المرسوم رقم ١٠٢٢٧.

³¹ - مشروع تقييم المناهج الجديدة www.opentech.me

تنطلق من محورين متدرجي المحتوى حسب مستوى وعي التلميذ ونضوجه.

المحور الأول يركز على أن الانسان هو القيمة وهو الغاية بحد ذاته، ولا تتحقق شخصيته إلا ضمن إطار الجماعة. وتنأى هذه الشخصية ضمن شرطي الحرية والمساواة التي ترفض التمييز بين الناس على أساس العرق أو اللغة أو الدين.

المحور الثاني سياسي متعلق بإيديولوجية الدولة اللبنانية المنصوص عليها في الدستور. وهذا المحور يبحث في أسئلة الهوية والعدالة والحوار وتمتين الروابط بين اللبنانيين، بهدف قيام مجتمع موحد يتمكن فيه المواطنون من المشاركة في الحياة السياسية ومن التفاعل مع القضايا العربية والإهتمام بالمشكلات الإنسانية الكبرى...

إن أبرز نقاط القوة في هذا المنهج هي: تنمية قيم الحرية والمساواة والعدالة، وتبني مفهوم الديمقراطية المبنية على حقوق الإنسان والقيم السياسية والإجتماعية المرتبطة بها. وكذلك إنتاج ثقافة تمكن الدولة والمجتمع الخروج من حالة الإنقسام إلى حالة الوحدة ووضوح الهوية. وأيضاً تعزيز المواطنة وتنمية المسؤولية وبناء مواطن حر مشارك في الحياة السياسية والإجتماعية وتوعيته على الحقوق والواجبات...

أما نقاط الضعف في المنهج هي :

- عدم التمييز الدقيق بين التربية والتعليم. فالتربية تكون شعبا موحدا ووطنا واحدا والتعليم يكون أفرادا.
- عدم التركيز على دور لبنان كنموذج للحوار بين الأديان والثقافات، وكذلك غياب المضامين الدقيقة لمفاهيم السلام والسيادة والإستقلال.

- ترتيب الموضوعات لا يتناسب، أحيانا، مع وعي التلميذ. فعلى سبيل المثال يدرس كتاب التربية الوطنية، في المرحلة الابتدائية، موضوع لبنان في محيطه العربي، والعلاقات اللبنانية العربية، ويتطرق إلى نشأة جامعة الدول العربية وأجهزتها ودورها حيث ترد في هذا المجال مصطلحات معقدة وصعبة.
- تكرار بعض الموضوعات في غير صف الأمر الذي يؤدي إلى عدم التعمق وزيادة المعرفة.
- تغليب سمة الوعظ المرتبط بالقيم الأخلاقية أكثر من القيم المنبثقة من العلم الدقيق والواقعية.

2- دور المدرسة والمعلم:

يتوقف نجاح العملية التربوية الهادفة إلى بناء شخصية الطلاب كمواطني المستقبل على المعلم والجو التعليمي السائد في المؤسسة التربوية. فالمدرسة كانت، ولا زالت، الوسيلة الأساسية بيد الحكومات لتحقيق المناهج التي تتضمنها فلسفة التربية. وفيها يكتسب التلاميذ الدعامات الأولى لبناء شخصيتهم وتنميتها، وتمكينهم من تنمية مجموعة من المعلومات والمفاهيم وما يرتبط بها من المهارات والعادات والقيم المرغوبة. وهذا يترجم من خلال المعلم - المربي.

إن المعلم، مهما كان تخصصه، له دور كبير في تربية النشء. وإذا وعى المعلمون أهداف المنهج التربوي وفلسفته بإمكانهم العمل على تحقيق تلك الأهداف من خلال المواد التي يدرسونها. لذا يجب أن تتوفر في المعلم مجموعة من الصفات والمؤهلات العلمية والفكرية والثقافية. وعليه، لكي ينشر ثقافة الديمقراطية والسلام والتسامح أن يتحلى بالفكر الناقد والتحليل العلمي والقدرة على حل المشكلات، وترجمة خبراته وتحويلها إلى

ممارسة فعلية. وكذلك عليه أن يتدرب على بلورة المفاهيم المجردة، مثل المواطنة وغيرها، وتحويلها من مجموعة معارف تحشى في أذهان الطلاب إلى سلوك ومنهج حياة. وهذا يتطلب تغيير طرائق التدريس القائمة على التلقين إلى الطرق الحديثة القائمة على التحفيز والمشاركة والتجريب. فأسلوب التلقين³²، السائد في التربية، الذي يعتمد على الذاكرة، وتقبل الطلاب لما يتلقونه أو يقرأونه من دون نقد أو تحليل، حول التعليم إلى مجرد إستذكار، وحفظ، وتكرار بدلا من أن يكون أداة لتنمية الذكاء والتفكير العلمي.

3- التحديات التي تواجه العملية التربوية:

هل استطاعت التربية الوطنية في لبنان من تحقيق أهداف المنهج التربوي وتكوين أجيال حرة ومسؤولة؟ وهل مكنت المجتمع من تخطي العصبية الطائفية والمذهبية؟

لنتمكن من الإجابة عن هذه الاسئلة لا بد من عرض بعض العوائق التي تواجه العملية التربوية.

أ- المؤسسات التعليمية في لبنان والطائفية:

يتميز النظام الطائفي باعتراف الدولة ليس بتعدد الطوائف فحسب، بل بالإقرار بحق هذه الطوائف في تنظيم شؤونها الطائفية وإنشاء مدارسها.. ومن الطبيعي أن لا ينتج النظام الطائفي المذهبي، المتناغم مع الواقع السوسولوجي، مؤسسات وطنية جامعة تتعلق بالتنشئة والتربية الوطنية.

³²- د. يزيد عيسى السورطي، السلطوية في التربية العربية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 362،

لقد أنتج هذا النظام مؤسساته التربوية الرسمية والخاصة. فالتعليم الرسمي، المهمل بالإجمال، هو انعكاس للواقع القائم على الطائفية والمحاصصة والمحسوبيات التي تستخدم كل الوسائل لفرض الإدارة والمعلمين بناء على معايير طائفية ومناطقية وحزبية بعيدا عن مراعاة المستوى العلمي والكفاءة. وفي التعليم الخاص، نجد المدارس الخاصة الناجحة والمكلفة، ونجد المدارس التجارية ذات المناهج المتصلة والمتجذرة بثقافة الطائفة أو المذهب. والكثير من هذه المؤسسات، إضافة إلى مؤسسة العائلة والمؤسسات الدينية، تعمل على تكريس الثقافة الطائفية - المذهبية وخلق الفرد الطائفي - المذهبي فكراً وسلوكاً واستهدافاً³³. أي أنها تنتج نماذج من الأفراد مختلفين بنسبة اختلاف الثقافات الطائفية والمذهبية التي كانت وراء هذه المؤسسات.

ب: التربية والتعصب:

لا يمكن للتربية المدرسية المنغلقة على نفسها، والقائمة على التلقين واللامبالاة، أن تحقق المبادئ الديمقراطية والقيم، كالتسامح والتعاون واحترام الغير، بل تنتج التعصب. وكثيرا ما يكتسب الفرد التعصب من الأسرة والمجتمع المحلي والأحزاب الطائفية ووسائل الإعلام. أي أن الواقع الذي يعيش فيه التلميذ يتناقض مع ما يتعلمه في المدرسة. فالتعصب، الذي تصاحبه مواقف إنفعالية، والمبني على الإدعاء بامتلاك الحقائق وإطلاق الأحكام السلبية المسبقة على الآخرين، هو السائد في لبنان. ويتعزز التعصب لديه خلال الأزمات السياسية التي

³³ - د. نسيب أبو ضرغام، السياسة التربوية وبناء المواطن، جريدة البناء 15-5-2015

تشيع أجواء مشحونة بالبغضاء ضد أعداء حقيقيين أو وهميين³⁴، الأمر الذي يؤدي إلى اقتناع الفرد وبالتالي المجموعة التي ينتمي إليها بأنهم أفضل من غيرهم. وعندما تقتنع إحدى المجموعات المكونة للمجتمع بأنها أفضل من غيرها، ثقافيا أو إقتصاديا أو إجتماعيا، تحاول أن تستأثر بالإمتيازات، وهذا ما يؤدي، في ظل حكومات ضعيفة، إلى شحن النفوس وإنفلات الغرائز من عقالها ويتحول التباين الديني أو الثقافي إلى قتال بين الفئات المكونة للوطن. وهذا ما حصل في لبنان خلال الحرب الأهلية.

من هنا نرى بأن العملية التربوية لا تستطيع التأثير الفعلي في تغيير الواقع السياسي لأن التعصب السائد هو نقيض المبادئ الديمقراطية، وهو الذي يدمر روابط المحبة والعيش المشترك بين اللبنانيين.

ج: الممارسات السياسية والإجتماعية:

عندما يدرس الطالب المواضيع التي ترتبط بمؤسسات الدولة، كالشرعية واحترام القانون وتكافؤ الفرص والمساءلة، وغيرها من المبادئ الديمقراطية، ويقارنها مع ما يحصل من ممارسات على أرض الواقع من فساد في إدارات الدولة وتجاوز للقانون والاثراء غير المشروع، من قبل من يفترض بهم الحفاظ على القانون والمؤسسات. عندها يبدأ بالتساؤل عن فائدة ما يتعلمه³⁵. إن عدم مكافحة الفساد بأشكاله المختلفة يعني أن الكلام عن النزاهة وحب الوطن متوفر في

³⁴- شادي نشابة، تفعيل روح المواطنة هي الحل في لبنان .

www.chadinachabe.com/?p=552

³⁵- د.نمر فريحه، من المواطنة الى التربية المواطنة، سيرورة وتحديات، المركز الدولي

لعلوم الانسان- بيبيلوس 2012 ،ص.245-246

الكتب فقط. وعندما يفقد المتعلم ثقته بمن يسوس أمره وشؤون وطنه تصبح التربية من دون تأثير في شخصيته وقناعاته³⁶. وكيف يمكن للطالب أن يقتنع بالعيش مع باقي الأفراد والتعاون معهم، كما تنص الكتب، إذا كانت المجموعة التي تشكل بيئته المحلية تتصارع مع غيرها من المجموعات لأسباب قبلية أو طائفية؟ خلاصة القول: عندما تتناقض مبادئ العملية التربوية وواقع المجتمع الذي تتفاعل فيه، عندها يكون تأثيرها محدودا وحتى شبه معدوم.

د: المواد الخلافية في المدارس:

إن التشكيلات التربوية المتنافرة والمختلفة في المنهج والمادة التعليمية والإستهداف، تدرس فيما يعرف بالمواد «الخلافية» أو «الشائكة». كمادة التربية الوطنية والدين والتاريخ.. وهذه المواد، التي لم يتم التوصل بشأنها إلى صيغة تتلاءم مع التحول الديمقراطي المنشود، تحتاج، مثل السياسة في لبنان، إلى توافق سياسي ومرجعيات دينية. إن التلميذ الذي يدرس في كتاب التربية المدنية بشكل نظري محض، بمعدل ساعة كل أسبوع، القيم الإنسانية والأخلاقية يجد نفسه منخرطاً في بيئة طائفية ومذهبية ومسيئة تحكمها الوساطة. وإذا كان الحال هكذا فأني مواطن ننشئ ولأني وطن؟

1- التعليم الديني:

إن قضية التعليم الديني، في ظل التركيبة البنيوية التي يقوم عليها النظام السياسي في لبنان، تتعدى كونها مسألة تربوية إلى قضية تتعلق بالنفوذ الطائفي والسياسي والحزبي. إذ أن "معظم مدارس القطاع الخاص في

³⁶ - نمر فريحه، المرجع ذاته، ص. 261 .

لبنان تابعة للطوائف الدينية وتطبق مناهج دراسية خاصة تتضمن تعليماً دينياً موجهاً إلى فئة دون سواها.³⁷

أولكت وزارة التربية في لبنان، في العام 2000، إلى المرجعيات الدينية مهمة وضع كتاب التربية الدينية الموحد، الذي يعرف بطريقة عامة على الأديان مع التركيز على القواسم المشتركة بينها، من دون الخوض في التفاصيل. لكن العمل أوقف في هذا المشروع منذ ذلك الوقت. وعليه قامت الدولة اللبنانية تحت ضغط زعماء الطوائف بإلغاء رقابتها على مناهج التعليم الديني، واكتفت بوضع قواعد عامة تمنع الكتب الدينية من المساس بالديانات والطوائف الأخرى، دون وجود أي رادع فعلي لما قد تتخلله الحصة الدينية من تحريض وشحن طائفيين³⁸:

إن خطورة التعليم الديني، في المدارس الطائفية الخاصة، لا تكمن في تدريس الدين، بل الخلط بين الدين والطائفية³⁹. فكل طائفة تمتلك تصوراً مختلفاً للوطن الأمر الذي يؤدي إلى تباعد عناصر ثقافة المواطنة ويعزز لدى الطلاب الإلتزام إلى الطائفة على حساب الإلتزام للوطن.. وفي المدارس المختلطة طائفياً يتم فصل الطلاب خلال الحصص الدينية مما يؤدي إلى خرق مبدأ المساواة من خلال استبعاد غير المنتمين إلى الدين ذاته، ويرسخ في أذهانهم فكرة بأن الدين يقسم ولا يجمع.

- 37- "المناهج التربوية في لبنان: بعض موادها تحكمه السياسة والدين"، جريدة الشرق الأوسط العدد، 11270.

<http://www.alaraby.co.uk/supplements/2015/2/25/>⁻³⁸

⁻³⁹ "المجتمع المدني" و"التربية على المواطنة": مدارس الطوائف تعمق أزمة الانتماء، المستقبل 10 نيسان 2011. kdg.org/node/5202

وإزاء هذا الواقع هناك من يقترح ضرورة تأهيل أساتذة التعليم الديني من قبل الدولة وتحديد المقررات المطلوبة والإشراف عليها، وهناك من يطالب بإلغاء التعليم الديني في المدارس⁴⁰.

2 - كتاب التاريخ :

إن الهدف من كتابة التاريخ هو معرفة تاريخ أي بلد واستيعاب أحداث الماضي، والإستفادة من هذه الأحداث في بناء الذاكرة الجماعية، لا ذكرة كل طائفة على حدة، وتنمية القدرة عند القارئ على الربط بين الماضي والحاضر، وعلى استشراف التحولات بوعي وتمييز، واستخلاص العبر من أجل ترسيخ الهوية السياسية الحضارية وبلورتها. إلا أن هذه الأهداف صعبة التحقق في لبنان بسبب اختلاف المؤرخين على كتابة تاريخ بلدهم⁴¹، واختلافهم في النظر إلى الأحداث التاريخية الحديثة والمعاصرة وتفسيرهم لوقائعها ومغازيها. فلكل مؤرخ نظرتة الخاصة لتاريخ لبنان⁴² التي تتأثر بانتمائته الإيديولوجي أو الطائفي والعقائدي ورؤيته للوطن والهوية والإنتماء.

حاولت الدولة اللبنانية وضع كتاب موحد للتاريخ يدرس في كافة المدارس الرسمية والخاصة تطبيقا لاتفاق الطائف. إلا أن الشركاء في الوطن لم يتفقوا على ذلك، وترك تدريس مادة التاريخ لمنهج كل مدرسة⁴³. وهنا نسأل ما هو مستوى الكتاب الذي يدرس، وما هي ثقافة المعلمين الذين

<http://www.alaraby.co.uk/supplements/2015/2/25/>-40

41 - راجع كتابة تاريخ لبنان الى اين؟، بحوث ومناقشات الندوة الدراسية التي نظمتها جمعية متخرجي المقاصد الاسلامية في بيروت. لات ، لاسنة نشر.

42 - احمد بيضون، كلمن، دار الجديد، 1997

43 - <http://www.alaraby.co.uk/supplements/2015/2/25/>

يدرسون؟ وكيف يمكن للمدارس التي تدرس كتب التاريخ المختلفة وتشر القراءات المختلفة لتاريخ لبنان أن تبلور الذاكرة الجماعية والهوية وترسيخ الوحدة الوطنية؟... والأرجح أن يكون دورها المساهمة في تفتيت اللبنانيين.

خلاصة:

إن مسار التربية والتعليم، بشكل عام، في تنازل لأن النتائج لا تبدو بالمستوى المطلوب وأحيانا تكون عكسية، لأسباب عديدة على رأسها غياب القرار السياسي لقيادة لبنان. فالحرب وأمراؤها، وإرتهان القيادات السياسية والقيادات الطائفية وتبعيتها لقوى اقليمية ودولية تؤثر في نوعية التعليم ومسارته. من هنا يمكن القول: إن فعالية المدرسة في التربية المواطنة محدودة، وتأثيرها في تغيير الواقع السياسي أيضا محدود.

إن العملية التربوية الطائفية والفئوية، التي لا تتفق على المبادئ الأساسية لبناء دولة القانون والمؤسسات، أعاقت بناء المواطن والتنشئة الديمقراطية بإنتاجها أفراداً ذوي انتماءات مذهبية - طائفية، باتت لهم نظرة محدودة الأفق ومجزوءة للتاريخ، فتاريخهم ومصالحهم تاريخ ومصالح طوائفهم، وأفقهم أفق طوائفهم، غاب التاريخ الوطني عن فهمهم، وانقلبوا من مواطنين إلى رعايا طوائف.

لذلك، المطلوب تطوير وإصلاح التربية - المدرسة كي لا تكون المؤسسة التربوية مصنعا للشهادات فقط ، بل جعلها موثلا لإنتاج المواطن الصالح المسؤول المثقف الديمقراطي ... فالإصلاح الحقيقي لقطاع التربية والتعليم لا يتم إلا في سياق تحول جذري في المجتمع، يفرز نخبا ذات برامج جادة للنهوض به وإخراجه من الديمقراطية الشكلية إلى الديمقراطية الفعلية. وفي غياب هذا التحول تبقى "الإصلاحات" المتعاقبة في هذا المجال تستنزف أموالاً ضخمة وتضيع طاقات المجتمع.



Mohamad Abdallah

محمد عبدالله

دكتوراه دولة في العلوم السياسية - الجامعة اللبنانية (كلية الحقوق). أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية- كلية الحقوق والعلوم السياسية- الفرع الخامس- وفي كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان- من العام 2002 ولغاية تاريخه. مدير كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية - الفرع الخامس من العام 1999 حتى العام 2006
نشر العديد من الأبحاث، ومنها: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت -لبنان، 1998، بحث بعنوان" التعديلات الدستورية ومدى مساهمتها في حل الازمات اللبنانية"، منشور في مجلة اوراق جامعية- العدد 33-34-35 الصادر في العام 2010

Mohamad Abdallah est titulaire d'un doctorat d'Etat en sciences politiques - Université libanaise (Faculté de droit). Chargé de cours à la Faculté de droit de l'Université libanaise et à la Faculté de commande Fouad Chehab. Directeur de la Faculté de droit et de sciences politiques et d'administration publique - Section V 1999-2006. Recherche et publications: *Relations économiques internationales*, Dar Manhal libanaise, Beyrouth-Liban, 1998. Article intitulé «les amendements constitutionnels et la mesure de sa contribution à la solution de la crise libanaise", publié dans Awrak Jamiia (33), 2010